مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.766

5 June 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة ٧٦٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الساعة ١٢/١٥

الرئيس: السيد ضيا (السنغال)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٦٦ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أولاً، باسم المؤتمر وباسمي شخصياً، أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية الاتحاد الروسي، صاحب السعادة السيد يفغيني بريماكوف، الذي سيكون أول المتحدثين من بيننا. ولا أعتقد أن من الضروري أن أطيل الحديث عن شخصية السيد بريماكوف وتاريخه الوظيفي وهو يشغل منصب وزير الخارجية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأكتفي بأن أذكر أن الوزير عضو في أكاديمية العلوم في روسيا، وكان مديراً، من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥، لمعهد العلوم الشرقية التابع لأكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وبأن أذكر بأنه شغل وظائف رفيعة كرئيس لمجلس اتحاد السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكعضو في مجلس أمن الاتحاد السوفياتي. وإن وجوده اليوم بيننا يشهد على الاهتمام الشخصي الذي يوليه لأعمالنا وعلى الأهمية التي تستمر حكومته في إيلائها لمؤتمر نزع السلاح. وأنا متأكد من أننا جميعاً سنتابع بيانه باهتمام كبير.

وإضافة إلى وزير خارجية الاتحاد الروسي، لدي على قائمتي للمتحدثين اليوم، ممثلا تركيا وبلجيكا. وأدعو وزير خارجية الاتحاد الروسي، صاحب السعادة السيد يفغيني بريماكوف إلى التحدث.

السيد بريماكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): اسمحوا لي أولاً، يا سيادة الرئيس، بأن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح وبأن أبلغكم بصفتكم ممثل بلد صديق هو السنغال، أطيب تمنياتنا لكم بالتوفيق في القيام بمهمتكم المتسمة بالمسؤولية. وأود أيضاً أن أبلغ تحياتنا إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، الذي حظيت معه باتصالات شخصية وصداقة طوال سنوات عديدة. وأشكر السيد بتروفسكي ونائبه، السيد بن اسماعيل، على جهودهما المبذولة لضمان سلاسة سير عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أبدأ كلمتي بنغمة تفاؤل. لقد لاحظنا جميعاً بحماسة التغيرات الهامة التي هي قادرة على أن تفضي إلى تثبيت دولي حقيقي للاستقرار لو استمر الاتجاه الايجابي. ويمكننا اليوم أن نقول بثقة إن هذه الإمكانية موجودة حقاً. وأود أن أذكر الوثيقة التأسيسية لتبادل العلاقات والتعاون والأمن بين الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الاطلنطي الذي وقعت في اجتماع قمة باريس باعتبارها أحد هذه التحولات الهامة التي حدثت مؤخراً. وقد عبر جوهرها عن الإرادة السياسية لزعماء أكبر الدول في أوروبا وأمريكا أن يأخذوا في الاعتبار مصالح بعضهم البعض الأمنية والتعاونية من أجل الاستقرار في العالم. وبالفعل، حدث ذلك للمرة الأولى على مثل هذا النطاق منذ نهاية "الحرب الباردة".

وكان هذا الاتفاق صعب التوصل إليه. وسأكون صريحاً تماماً فيما يتعلق بذلك. إن روسيا، كما تعلمون، كانت ولا تزال لها موقف معارض للغاية تجاه التوسع في عدد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، لاعتقادها أن ذلك يمكنه خلق خطوط جديدة للانقسام في أوروبا، وهو أمر كنا قد بدأنا في الابتعاد عنه على نحو مشدد إلى حد ما أثناء الفترة التي أعقبت "الحرب الباردة". وقررت روسيا، تحقيقاً لغرض تقليل الآثار السلبية لهذا التوسيع بالذات إلى أدنى حدّ، أن توقع على الوثيقة التأسيسية. ونأمل أن يساعد التنفيذ العملي للمبادئ و"مدونة السلوك" المنصوص عليهما في الوثيقة على تعزيز الأمن في أوروبا. وسوف نستطيع أن نتحقق في المستقبل القريب من أن تفاؤلنا له ما يبرره. وأنني أفكر في المفاوضات الجارية في فيينا

لتكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا للبيئة الجديدة لفترة ما بعد المواجهة في أوروبا. وينبغي أن يحدث هذا التكييف بطريقة تعزز أمن الدول الأطراف بصرف النظر عما إذا كانت أعضاء في أحلاف عسكرية - سياسية.

إن الأمن الأوروبي هو أهم أولوياتنا، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة. ولا يمكنني أن أغفل ذكر انجاز هام في منطقة مختلفة - اتفاق التخفيض المتبادل للقوات المسلحة على طول الحدود بين الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان. ويضع الاتفاق حدوداً قصوى للقوات البرية والطائرات المقاتلة والدفاعية في حدود منطقة ١٠٠ كيلومتر على جانبي هذه الحدود. وقيمة هذا الاتفاق لا تكمن فقط في أنه يغطي حدوداً لها طول هائل حقاً. فهو يخلق نموذجاً لحل الخلافات على الحدود التي هي في كثير من الأحيان بالغة الحساسية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

وأخيراً، هذا هو آخر التحولات الايجابية الذي أود أن أتحدث عنه بصوت عال وبوضوح، ولكنه بأي حال ليس أقلها أهمية. لقد حقق المجتمع العالمي تقدماً هاماً في حل المشاكل الرئيسية لتثبيت الاستقرار على المستوى العالمي. وأشير إلى نتائج الاجتماع الذي عقد بين رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسن ورئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، في آذار/مارس من العام الحالي في هلسنكي. ولم يقم الرئيسان بمجرد تأكيد التزامهما بتخفيض الخطر النووي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وقد رسما بوضوح حدود الطريق المؤدي إلى مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. واتفق على أن تبدأ روسيا والولايات المتحدة في إجراء مفاوضات بشأن اتفاق استارت ٣ على الفور بعد بدء نفاذ معاهدة استارت ٢. والهدف هو أن يضمن على نحو مشترك أن تخفض ترسانات روسيا والولايات المتحدة، ابتداء من العقد المقبل، إلى حوالي خمس الحجم الذي كانت عليه أثناء "الحرب الباردة".

وهذا القرار يربط العمليات الجارية في تخفيض الأسلحة النووية مع توقعات تقدم حقيقية في هذا المجال - وبعبارة أخرى، يربط اليوم بالغد. وكما تعلمون، يجري حالياً تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة استارت ١ وفقاً للخطة وقبل الموعد المحدد، في عملية تشمل الولايات المتحدة، وأوكرانيا، وبيلاروس وكازاخستان إلى جانب روسيا. والاتفاق التالي الذي سيعقد بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بحوالي النصف - استارت ٢ - معروض على دوما الاتحاد الروسي للنظر فيه. ونحن، أي وزارة الخارجية الروسية، نجتهد للتصديق على هذه المعاهدة. وإن تحقيق اتفاق أساسي مع الولايات المتحدة لتفادي المراوغة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيقربنا بلا شك من بدء نفاذ معاهدة استارت ٢. وهذا سيضمن، كما يتضح الآن، استمرارية عملية تخفيض الأسلحة النووية.

ولكن مهما كانت أهمية التقدم في تخفيض الترسانات النووية للدولتين الرئيسيتين الحائزتين أسلحة نووية، فإن ذلك، كما يمكنكم فهمه جيداً، لا يوفر حلاً كاملاً لمشكلة تحرك جميع الدول النووية نحو نزع السلاح النووي. وأدعوكم إلى التسليم بأن نتائج محادثات هلسنكي يجب أن تعطي دفعة للتقدم "المنهجي" في هذا الميدان، الذي تطالب به دول كثيرة، من بين جملة أمور، في مؤتمركم لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، أود أن أركز بصفة خاصة على المشكلة الهامة لتخفيض المساحة المقامة فيها الأسلحة النووية. وقد أمنت روسيا، بالعمل مع أصدقائها البيلاروسيين والكازاك والأوكرانيين، سحب جميع الأسلحة النووية التي تركت بعد انحلال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى أراضيها. وقد عرض رئيس الاتحاد الروسي فكرة أن

جميع - ودعوني أشدد على كلمة، جميع - الدول النووية يجب أن تحتفظ بأسلحتها النووية على أراضيها فقط. وسوف تساعد هذه الخطوة على نحو موضوعي في زيادة تعزيز الاستقرار في الميدان النووي.

وعلاوة على ذلك، تؤيد روسيا بقوة العملية المتزايدة المتمثلة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم: في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، يليهما أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وأنتهز هذه الفرصة لأكرر تأييدنا لفكرة أصدقائنا البيلاروسيين والأوكرانيين المتمثلة في إعطاء وسط أوروبا وشرقها مركز منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأشير إلى أن ترتيبات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم قطعت شوطاً طويلاً نحو بلوغ أحد الأهداف التي سعت إلى تحقيقها البلدان غير النووية طوال سنوات عديدة - تقديم ضمانات تتعلق بعدم استعمال الأسلحة النووية (ما يعرف بالضمانات "السلبية"). ومن المعروف أن روسيا وغيرها من البلدان النووية قدمت بعض الضمانات في هذا الصدد في عدة بيانات موجهة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت آلية المناطق الخالية من الأسلحة النووية نظاماً كاملاً من الاتفاقات التي تنص أيضاً، في إطار إقليمي بالطبع، على ضمانات منصوص عليها في صكوك قانونية معينة. وهذه الضمانات تشمل من قبل أكثر من ٩٠ دولة، وسيزداد هذا الرقم مع زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونحن على استعداد لتعزيز هذه العمليات.

ويمكن أن يقال على نحو مأمون إن المبادرات والحلول السالفة الذكر، وأيضاً كثيراً من أوجه التقدم، لم تنشأ وتتطور في فراغ. وقد وفر محفلكم ويوفر حالياً أساساً متيناً، أو على الأقل مناخاً يساعد على اتخاذها. وأود أن أشير إلى نجاح هام حققه مؤتمر نزع السلاح هو إعداد اتفاقية عالمية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية. وقد مهدت الطريق لأول مرة في التاريخ للقضاء على فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. وقد بدأ نفاذ الاتفاقية وهي تصل حالياً إلى مرحلة التنفيذ العملي. والاتحاد الروسي ملتزم بهدف حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية على نطاق العالم. وقد عرض رئيس الاتحاد الروسي الاتفاقية على دوما الدولة للتصديق عليها. وأعرب النواب الروسي فعلاً عن نيتهم في إكمال عملية التصديق على الاتفاقية قبل نهاية العالم الحالي، وبالتحديد في هذا الخريف.

وفي ١٩٩٦، انتهى محفلكم من المرحلة التاريخية التالية من عمله - فقد تم التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعني ذلك أن إحدى المهام ذات الأولوية في الميدان النووي يجري حلها. وإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وثيقة تاريخية استغرق وضعها ما يقرب من ٤٠ سنة وخصصت روسيا جهوداً عظيمة لجعل هذه المعاهدة ممكنة. وفي أوائل ١٩٨٦، أعلنا وقفاً اختيارياً للتجارب النووية. وانضمت إلينا في وقت لاحق دول نووية أخرى. ونتيجة لذلك، لم تدخل الاتفاقية بعد حيز النفاذ ولكن مواقع التجارب النووية سكتت فعلاً. وعدد الدول الموقعة على المعاهدة مثير للدهشة - أكثر من ١٤٠. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من البلدان لم يوقع عليه بعد. وتشمل هذه البلدان دولاً تملك قدرات تقنية ضخمة في المجال النووي. وتوقيعاتها بالغة الأهمية بوجه خاص. ونحن نحث زعماء تلك الدول على الاعتراف بمسؤوليتهم الكبيرة وعلى التوقيع على هذه المعاهدة البالغة الأهمية.

وفي رأيي أن ضمان استمرار التطوير الدينامي لعمليات نزع السلاح هو مهمة تاريخية. وإن أي توقف مؤقت في هذا المجال، ولا سيما توقف مطول، يمكن أن يتحول إلى نكسة. وفي هذا الصدد، لن يكون من باب المبالغة أن يقال إن أحد مفاتيح الاستقرار مستقبلاً سيوجد في قاعة مؤتمر السلاح. ونحن نود أن نرى

المؤتمر يبقى على قوته المتحركة التفاوضية الايجابية. وهذا أمر حيوي للغاية للانكباب على مهمة التقليل المستمر للجوء إلى استعمال القوة وإقامة نظام عالمي مستقر وديمقراطي.

وفيما يتعلق بالمهام الفورية التي يواجهها مؤتمركم، نعتقد أن ذلك يعني في المجال النووي حظراً على انتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو النبائط النووية الأخرى. وروسيا على استعداد لبدء مفاوضات هنا بشأن هذه المسألة على وجه السرعة - في نفس هذا المكان في هذا المحفل المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. وكما تعلمون، إن الاتحاد الروسي وعدة دول نووية أخرى كفت فعلاً عن انتاج المتفجرات النووية من جانب واحد. ومن المهم أن يفرض الصك الذي سيضعه مؤتمر نزع السلاح حظراً على انتاج هذه المواد على أساس عالمي، باشتراك الدول النووية والدول اللانووية على حد سواء. وسيكون ذلك صكاً إضافياً لمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع أبعاده.

وثمة مشكلة أخرى يمكن مناقشتها على نحو فعال في المؤتمر هي مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نشارك المجتمع الدولي في قلقه بشأن استخدامها المتسم بعدم الشعور بالمسؤولية. وفي وقت يرجع إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بدأت روسيا العمل بوقف اختياري مدته ثلاث سنوات لتصدير الألغام غير الذاتية التدمير والألغام غير القابلة للكشف عنها. ونحن ننظر في إمكانية تمديد هذا الوقت الاختياري، وأعتقد أن قراراً بهذا الشأن سيُتخذ. ونعتقد أن اعتماد صيغة جديدة للبروتوكول الثاني لاتفاقية ١٩٨٠ بشأن "الأسلحة اللاإنسانية"، والذي يطلق عليه اسم بروتوكول "الألغام"، سيشكل خطوة هامة. والمهمة الرئيسية هي الآن ضمان مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن في ذلك البروتوكول. ونعتبر الحظر التام للألغام البرية المضادة للأفراد هدفاً يرجح أن يكون أفضل طريقة لمعالجته هي وسائل لسلسلة من المراحل الزمنية المتفق عليها. ومع وجود هذا الهدف نصب العين، من الضروري مواصلة المفاوضات والقيام بذلك بالتحديد في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولدى المؤتمر الخبرة التفاوضية اللازمة ويشمل الدول الرئيسية المعنية.

وهنا، تجري حالياً أيضاً، بمشاركة كثير من الخبراء في هذه القاعة، محادثات بشأن مسألة التحقق من الامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وأود أن أكرر الإعراب عن اعتزازنا الراسخ بذل كل ما نستطيع للمساعدة على إقامة آلية فعالة ومنصفة على أساس معايير موضوعية.

وفي الشهور الأخيرة، لاقى مؤتمر نزع السلاح صعوبات في تحديد الجوانب التنظيمية لأنشطته الأخرى بعد فترة كثيفة بصفة استثنائية من عمله وهي الانتهاء من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أعرب عن أملي أن يتم التغلب قريباً على الحالة الراهنة لأنه لا يستطيع ولا يجب أن يبطئ أنشطته. ونحن على استعداد لتبادل الآراء من أجل الاتفاق على الأولويات الواقعية، والتوفيق بين المواقف على نحو بناء بشأن كامل مجموعة المسائل المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وسيشترك الاتحاد الروسي في البحث عن حلول يمكن أن تكفل التقدم في أنشطة المؤتمر وأن تؤدي إلى زيادة تدعيم دوره كأداة هامة متعددة الأطراف لتعزيز الاستقرار والأمن العالميين.

الرئيس: أشكر وزير خارجية الاتحاد الروسي على بيانه الهام وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، السفير أولوتشيفيك.

السيد أولوتشيفيك (تركيا): في غياب السفير ديالو، الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح، يسعدني أن أتحدث أثناء وجودكم في كرسي الرئاسة، كممثل للسنغال الذي تتمتع معه تركيا بعلاقات ودية. وأتمنى لكم كل التوفيق وأؤكد لكم تأييد وفدي وتعاونه.

وأود أيضاً أن أثني على الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، السفير بردينيكوف من الاتحاد الروسي، لجهوده المبذولة بمهارة لتحقيق تقدم في أعمال المؤتمر في مرحلة صعبة.

وعلاوة على ذلك، يسرني أن أرحب بحرارة بزميلينا الجديدين، السفير جيوسيبي بالبوني أكوا من ايطاليا والسفير غونتر زيبرت من ألمانيا. وأنني أتطلع إلى العمل معهما على نحو بناء.

وأود أيضاً أن أُعلن أنني اعتبر نفسي محظوظاً لأنني أُخاطب المؤتمر، وإن كان ذلك نتيجة لمجرد مصادفة سارة، في نفس الوقت الذي ألقى فيه صاحب السعادة السيد بيفغيني بريماكوف، وزير خارجة الاتحاد الروسي بيانه الهام، وفي نفس الجلسة وبعد إلقاء بيانه، والاتحاد الروسي بلد تتمتع معه تركيا بعلاقات ودية وتعاون متبادل الفائدة. ويوضح من جديد وجود وزير الخارجية بريماكوف اليوم في هذا المؤتمر والخطبة الملهمة التي ألقاها تواً الدور الرئيسي الحيوي الذي يواصل الاتحاد الروسي القيام به في العملية العالمية لنزع السلاح النووي والتقليدي.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لكي أكرر ارتياح حكومتي لتوقيع الوثيقة التأسيسية لتبادل العلاقات والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلنطي والاتحاد الروسي. ولا شك في أنها بشير حقبة جديدة حقاً في العلاقات الدولية ونحن نتقدم نحو القرن الحادي والعشرين.

ان جمهورية تركيا، بما لها من موقع جغرافي سياسي فريد، عند ملتقى الشرق والغرب، والشمال والجنوب، إلى جانب تجربتها التاريخية، اضطرت دائماً لأن تولي أهمية أساسية للمتطلبات الأمنية. ومع ذلك فإن تركيا كانت دائماً ولا تزال مدركة تماماً أن التسلح لا يمكن أن يكون في حد ذاته ضماناً لأمن بلد ما. ويشكل تحسن العلاقات الدولية، وأيضاً نزع السلاح وأنشطة تحديد الأسلحة جزءاً حيوياً من الأمن. وإدراكاً من تركيا لذلك، وفي محاذاة الجهود التي تبذلها لتحسين العلاقات السياسية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي، أيدت باستمرار جميع المبادرات الرامية إلى تخفيضات الأسلحة ونزع السلاح، فجعلت بذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة أحد العناصر الرئيسية لسياستها الخارجية.

وتركيا ملتزمة بالهدف النهائي المقرر لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ونعتقد أنه ينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف بواقعية من خلال نهج شامل ومتوازن يشمل تدابير مفيدة تتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية معاً. وتحقيق نجاح في المبادرات الخاصة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة يتوقف في المقام الأول على خلق مناخ سياسي يوحي بالثقة. وأي تدبير لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة، لكي يكون فعالاً، يجب أن ينص على أمن غير منقوص للدول المعنية، دون أن يفسد التوازن الاستراتيجي العالمي. وينبغي أن ينص على تحقيق كافٍ ومناسب. ولا غنى عن مزيد من الشفافية في المسائل الدفاعية

تفادياً لعدم اليقين وانعدام الأمن. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار خصائص مناطق محددة في تقييم نتائج أي تدبير معين لنزع السلاح.

ومما لا يمكن إنكار حقيقته هو أن مفاوضات نزع السلاح لا يمكن أن تحدث في فراغ. وهي تتأثر حتماً بتطور الحالة الدولية وبجميع العوامل المتصلة بالأمن الدولي. ومن هذا المنظور، يمكننا أن نؤكد بثقة أن الحالة الدولية التي تكتنف أعمال مؤتمر نزع السلاح في ١٩٩٧ ليست أقل ملاءمة مما كانت عندما جرى التفاوض وتم بنجاح بشأن معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد خلقت نهاية الحرب الباردة وحدهما بيئة أمكن فيها تحقيق انجازات هامة في نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين.

وقد تميز النصف الأول من ١٩٩٧ بتطورات هامة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

بدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل. ويسرني أن أُعلم المؤتمر بأن تركيا أتمت عملية التصديق وأودعت صكوك التصديق لدى الأمم المتحدة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧. ونود أن نحث البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، أحطنا علماً بالرسائل المشجعة الموجهة من الرئيس يلتسين والدوما الروسية إلى الاجتماع الأول لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وان البيان الذي ألقاه اليوم وزير الخارجية بريماكوف أمام هذه الهيئة مطمئن في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أود أن أُعلن أننا نشعر بالتشجيع بسبب التقدم الذي أحرزه حتى الآن الفريق المخصص المكلف بمهمة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونأمل أن يتمكن الرئيس من أن يطرح للمناقشة النص المتداول، فيمكن بذلك من البدء في إجراء مفاوضات منظمة في تموز/يوليه ١٩٩٧.

وفي ميدان نزع السلاح النووي، تجري حالياً بالكامل عملية إنشاء المنظمة المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

عقدت في نيسان/أبريل من هذا العام الدورة الأولى للجنة التحضيرية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في سنة ٢٠٠٠. ونحن نرحب بالبيان المشترك الذي ألقته في تلك المناسبة الدول الخمس الحائزة أسلحة نووية وأعربت فيه عن تصميمها على الاستمرار في تنفيذ جميع أحكام المعاهدة بالكامل، بما فيها أحكام المادة ٦.

لقد كان اجتماع القمة في هلسنكي الذي عقد في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ بين رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة حدثاً هاماً أثّر في بيئة نزع السلاح وتحديد الأسلحة تأثيراً ايجابياً. ونحن نرحب باتفاقهما، من بين جملة أمور، الذي يبين العناصر الأساسية لمفاوضات ستارت ٣.

وفي ضوء هذه الخلفية وفي ظل المناخ الدولي المؤاتي السائد، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لكي نبدأ عملاً محدداً قبل نهاية الدورة الثانية. وسيتوقف نجاحنا في تحقيق ذلك، إلى حد كبير، على قدرتنا

على التمييز بين ما هو أمثل وما يمكن عمله. فلنستمر في استهداف الأمثل، ولكن فلنتقدم أيضاً إلى الأمام مع ما يمكن عمله.

ومن الصحيح أن المجتمع الدولي يصبو إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وان حظراً عالمياً على الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة هو الهدف النهائي في إطار نزع السلاح العام الكامل. وغني عن القول إن مؤتمر نزع السلاح، باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، يقوم بدور هام في زيادة تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار سعياً إلى بلوغ الهدف النهائي. ومع ذلك، لا ينبغي لنا، كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، أن ننسى حقائق بيئة الأمن الدولي. ولا ينبغي أن نجعل الخطوات المحدودة نسبياً أو بعض الشيء ولكن الهامة التي تتخذ في عملية نزع السلاح ضحية للتوقعات والنهوج المتسمة بطموح مفرط. وان وفدي ليس مقتنعاً بأن "مخططاً" أو "جدولاً زمنياً" لتحقيق الهدف النهائي في نزع السلاح النووي سيؤدي بدرجة أكبر إلى التخفيضات الثنائية الحالية في الترسانات النووية أو سيكون فيما يتعلق بهذه المسألة بديلاً عملياً لها. وفي رأينا ان سرعة تصديق الاتحاد الروسي على ستارت ٢ وتنفيذها، والتفاوض على ستارت ٣، يمكن أن يؤدي بنجاح إلى مرحلة يمكن فيها للدول النووية الأخرى الانضمام إلى العملية المتعددة الأطراف لتخليص العالم من جميع الأسلحة النووية.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح، بعد أن أنجز عمله المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووي، أن يستمر في القيام بدوره في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، بأن يبدأ دون مزيد من التأخير، عمله المتأخر في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو النبائط التفجيرية النووية الأخرى، التي يشار إليها بطريقة أخرى "باتفاقية الوقف". وفي ١٩٩٥، تم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بهذا الموضوع الخاص. وقد تحددت ولايتها في تقرير شانون (CD/1299). ولذلك، فإنني أُناشد جميع الأعضاء أن يؤيدوا تنفيذ المقرر السابق لمؤتمر نزع السلاح وبذلك تنشأ لجنة مخصصة وتبدأ المفاوضات بشأن "اتفاقية الوقف".

ونحن جميعاً نسلّم بأن نزع السلاح النووي ليس إلا جانباً واحداً للمشكلة العامة. وتتطلب الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح نهجاً شاملاً ينبغي أن يشمل الأسلحة التقليدية أيضاً. وفي هذه الفئة من الأسلحة، برزت الألغام البرية المضادة للأفراد كموضوع للساعة يستحق اهتماماً وإجراء مناسباً في مؤتمر نزع السلاح.

وترى تركيا أن المسألة المتعددة الأبعاد للألغام البرية المضادة للأفراد تستلزم النظر في كل من الجانب الإنساني وجانب نزع السلاح. وتوجد عدة طرق لمعالجة الجانب الإنساني للمشكلة دون بدء العمل بحظر كامل على استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. ونذكر عدداً قليلاً من هذه الطرق فقط: تكثيف أنشطة إزالة الألغام، تقديم مزيد من المساعدة في مجال إزالة الألغام، إعادة تأهيل الضحايا، وتطوير إزالة الألغام والخبرة الفنية في مساعدة الضحايا والتكنولوجيات في البلدان المتأثرة بالألغام. وعلاوة على ذلك، يجب أيضاً التشجيع على إصدار إعلانات الوقف الاختياري بشأن نقل الألغام البرية المضادة للأفراد وذلك كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

ومع وجود الاعتبارات الإنسانية نصب العين، وضعت تركيا موضع التنفيذ في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقفاً اختيارياً مدته ثلاث سنوات بشأن تصدير ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد، وتشترك في عمليات إزالة الألغام في يوغوسلافيا السابقة.

ومنذ أقل من سنة، تم تعديل البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن بعض الأسلحة التقليدية، كانت نتيجته وصف النطاق المسموح به للاستخدام المتسم بالشعور بالمسؤولية وبالتالي المشروع للألغام المضادة للأفراد. وهكذا، كخطوة أولى مباشرة، ينبغي أيضاً التشجيع على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكولها الثاني المعدل. وفي الوقت نفسه، تخفيفاً لأوجه القلق المشروعة لكثير من الدول التي تتوقع استمرار استخدام عمليات الألغام البرية المضادة للأفراد، يجب تحديد عدد من المسائل وتناولها قبل بدء مفاوضات تهدف إلى فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد. ويلزم تناول المسائل التالية، التي ليست بأي حال شاملة، من جميع جوانبها:

أولاً، إذا وجب حظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، كيف ستحمي الدول حدودها في حالة عدم وجود بديل عملي، ليس فقط ضد الجيران المعادين، ولكن أيضاً ضد التشكيلات المسلحة غير النظامية التي تعمل عبر الحدود وغيرها من الجماعات الاجرامية، بما فيها المهربون؟ وكجزء من أحد الحلول، يجب على الأطراف المهتمة أن تشجع على إنشاء مشروع ممول من عدة دول لتحديد وتطوير تكنولوجيات لبدائل خالية من الأسلحة وفعالة التكاليف للألغام البرية المضادة للأفراد. ونود أن نرى البلدان التي تسعى بقوة إلى تحقيق الهدف المتمثل في حظر عالمي يرمي إلى أن تستخدم في مثل هذا المشروع المشترك موارد متناسبة سياسية ومالية.

ثانياً، أي تدابير ستتخذ للحد من الاستخدام العشوائي الحالي من الاحساس بالمسؤولية للألغام البرية المضادة للأفراد، وبصفة رئيسية من جانب الجماعات الارهابية، الذي هو في صميم هذه المشكلة؟ وفي هذا الشأن، يجب تناول المشكلة في نفس الوقت من حيث جانبها المتعلق بالطلب وجانبها المتعلق بالعرض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لنقل الألغام البرية المضادة للأفراد. ونود جذب الانتباه إلى البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي تم فيه تناول هذا العنصر الهام للمشكلة ببدء العمل بالقاعدة التي تقول إنه لا يجب نقل أي لغم إلى أي متلقي غير دولة من الدول أو وكيلها أو وكالاتها.

ثالثاً، ما ستكون عناصر نظام للتحقق يمكن أن تقبلها جميع الدول، أي نظام يكون جديراً بالتصديق وفي الوقت نفسه إيجاد توازن بين الفعالية والاقتحامية؟ وليست هذه مسألة تعالج باستخفاف، لأن تجاربنا المشتركة الأخيرة تشير إلى أن أحد أعوص مجالات مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف هو الاتفاق على آلية للتحقق.

وأعتقد أنه يتضح كثيراً من المجموعة الايضاحية السابقة من الأسئلة أن المسائل المتصلة باستخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد تندرج في دائرة اختصاص مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن لمؤتمر نزع السلاح ما يلزم من خبرة وخبرة فنية ووضع لايجاد الردود الصحيحة على هذه الأسئلة.

وبناء عليه، ندعو الوفود إلى عدم الاعتراض على تعيين منسق خاص للدخول في مشاورات لتقرير أنسب الترتيبات لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد.

وجدير بالتذكير أن تركيا كانت أحد البلدان العشرة التي امتنعت عن التصويت في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار (A/RES/51/45 S) الذي يطالب فيه بعقد اتفاق لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد فعلت تركيا ذلك بسبب اهتماماتها الأمنية الغالبة بشأن هذا الحظر العالمي. وفي رأي الحكومة التركية، ينبغي أن تسود واقعية مطلقة في وضع اتفاق بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، يجب أن يكون ذا طابع عالمي ينص على نهج ذي مراحل يرمي إلى تحقيق الهدف النهائي. وينبغي أن يشكل حظر على عمليات النقل المرحلة الأولى. ونحن نعتقد أن نجاحنا في مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد سيتوقف على قدرتنا على التوفيق بين الاهتمامات الإنسانية التي ينطوي عليها الأمر والاهتمامات الأمنية.

وقد أيدت تركيا دائماً مفهوم الشفافية في المجال العسكري. ونرى أن هذا المفهوم هو في حد ذاته تدمير لبناء الثقة سوف يقلل عدم الثقة فيما بين الدول سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي. وتنطوي الشفافية في التسلح على فكرة العالمية. ونعتقد أنها مسألة تهم جميع البلدان.

ومع هذه الاعتبارات، يناشد وفدي المؤتمر أن يتناول باجتهاد موضوع "الشفافية في التسلح" الذي هو بند موجود من قبل على جدول أعمالنا.

وتمشياً مع سياستها المتمثلة في تأييد المبادرات الرامية إلى الحد من الأسلحة التقليدية، قدمت تركيا طلب عضوية في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في ١٩٩٢. ويسرني اليوم أن أعلم المؤتمر بأن الدول المشتركة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف دعت تركيا في ٢٥ نيسان/أبريل من العام الحالي إلى الانضمام إلى هذا الترتيب. وبناء على ذلك، بدأ بلدي في الاشتراك في الاجتماعات المنتظمة التي تعقد في باريس.

وفي هذه المناسبة، أود أن أتناول باختصار ظاهرة عالمية النطاق لها نتائج خطيرة. ويرمي تهريب الأسلحة والمبيعات غير المشروعة للأسلحة إلى زعزعة استقرار النظام المحلي السياسي والاجتماعي للدول وإلى إضعاف الأمن الاقليمي.

وفي هذه الأيام، تعرض للخطر موجة من الإرهاب القاسي والأعمى البنية الاجتماعية لبعض الدول وتسيير العلاقات الدولية المنظمة. ويساعد تدفق الأسلحة غير المشروع مرتكبي هذه الأفعال البغيضة.

ونحن نعتقد أن الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لنزع السلاح، بما فيها الجهود المبذولة داخل مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن ولا يجب أن تتجاهل هذا الشكل الجديد من استعمال القوة بدعم من عمليات النقل الخفية والضخمة للأسلحة.

وختاماً، نعتقد أن اتفاقية الوقف والألغام البرية المضادة للأفراد يتيحان لمؤتمر نزع السلاح فرصة لإحراز تقدم ملموس في عمله في العام الحالي. ونأمل ألا يُسمح بأن تفلت منا هذه الفرصة.

الرئيس أشكر ممثل تركيا على بيانه والكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السفير مرنيير.

السفير مرنييير (بلجيكا): ما دامت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي أثناء هذه الدورة، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

ان بلجيكا تدرك تماماً منذ عدة سنوات الأزمة الإنسانية التي يسببها انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد. ويشرفها في هذا المجال أن تكون أول من يتخذ على المستوى الوطني تدابير جذرية تحظر تماماً صنع وتخزين واستعمال وتجارة هذه النبائط.

وبالطبع، ان بلجيكا تؤيد كل مبادرة، أياً كانت، من شأنها أن تساعد، على المستوى الدولي، في تحقيق هذا الحظر الكامل للألغام البرية المضادة للأفراد.

وهكذا أيدت القرار ٤٥/٥١ قاف للجمعية العامة، وهو موقف منطقي، في اتجاه التدابير المشتركة للاتحاد الأوروبي الذي "هو مصمم على بلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على الألغام البرية المضادة للأفراد ويعمل باجتهاد على أن يُعقد، في أقرب وقت، اتفاقاً دولياً فعالاً يرمي إلى حظر هذه الأسلحة في العالم أجمع".

وفضلاً عن ذلك، في تموز/يوليه ١٩٩٥، قدم السيد ايريك ديريك الذي كان يرأس عندئذ المؤتمر بشأن إزالة الألغام هنا في جنيف، فكرة إجراء تفاوض بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، في مؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال هذا الاقتراح ساري المفعول إذ أن بلجيكا لن تتوقف عن تأييد كل ما يمكن أن يؤدي بالقليل أو الكثير إلى تحقيقه.

وبهذه الروح، قبلنا اقتراح تعيين منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذا الاقتراح، في شكله الحالي، لا يستبق الولاية الخاصة بالتفاوض الذي قد يبدأ. ولكن بالنسبة لبلجيكا، غني عن قول إن المقصود، في إطار مؤتمر نزع السلاح أيضاً، هو تحقيق الحظر الكامل للألغام البرية المضادة للأفراد.

وفي الوقت الحالي، تفرض نفسها علينا الصعوبات بجميع أنواعها التي يلاقيها في مؤتمر نزع السلاح بدء مفاوضات بشأن الحظر الكامل للألغام البرية المضادة للأفراد. وكل شيء يدعو إلى اعتقاد أن هذه الصعوبات لن تزال قريباً، وهو إثبات حالة محزن تشترك فيه وفود عديدة آسفة ومن بينها وفدي.

ولكن الأزمة الإنسانية تتطلب استجابة سريعة من المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأن هذه الاستجابة يمكن أن تأتي من عملية أوتاوا. وبلجيكا تنضم دون تحفظ إلى هذه العملية. وهي تنوي أن تقدم إسهاماً فيها على قدر التزامها واقتناعها. ولذا فقد اقترحت حكومتي، منذ بدء العملية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن تنظم في بروكسل في حزيران/يونيه ١٩٩٧ مؤتمر المتابعة وهو مؤتمر منتصف المعبر إذا جاز لي أن أقول ذلك.

ولدي تعليمات بأن أُعلم مؤتمر نزع السلاح بهذا الاجتماع الذي أصبح الآن وشيكاً.

فسوف تجتمع إذن في بروكسل من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ البلدان المهتمة بالحظر التام للألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن متأكدون مقدماً من اشتراك عدد كبير من البلدان مدهش من حيث الكم وحسن التمثيل جغرافياً لمدى المشكلة والاهتمام الذي يولى لحلها.

ويعتزم بلدي خصوصاً أن يجعل العملية تتقدم بشكل ملموس. وهو ينوي أن يفعل ذلك أولاً باعتماد إعلان رسمي يضع دون لبس معالم حدود وأهداف المفاوضات المقبلة وبعبارة أخرى يرسم الخطوط الأولى لقوة المعاهدة المعتزم وضعها.

وستتمثل هذه المعاهدة قبل كل شيء في ما يسمى في القرار ٤٥/٥١ قاف في ديباجته الأولى "اتفاقاً دولياً فعالاً وملزماً لحظر استخدام وتخزين وصنع ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد".

وستعلن في نفس هذا الإعلان رغبة المشتركين في أن يلتقوا ثانية في مؤتمر دبلوماسي في أوسلو في أيلول/سبتمبر المقبل من أجل التفاوض النهائي على هذا النص على أساس متين فعلاً هو أعمال نسقتها النمسا. وليُسمح لي بأن أُحيّي في هذا الشأن الإسهامات النمساوية والنرويجية.

وثمة عنصر أساسي آخر لهذا الإعلان هو أيضاً تأكيد رغبة المشتركين في التوصل إلى نتيجة قبل نهاية ١٩٩٧.

وسيقدم عدد البلدان التي ستشارك في هذا الإعلان الدليل، وإذا جاز لي أن أقول ذلك، الدليل الحسابي على مصداقيته العملية وحيويتها.

وقد وزع هذا الإعلان السياسي في جميع العواصم، وهو بالتالي معروف للجميع.

وإلى جانب هذه المساهمات الملموسة، ينوي مؤتمر بروكسل أن يبقي على التأييد السياسي الواسع النطاق فعلاً الذي تتمتع به هذه العملية وأن يوسعه.

وسوف تقدم في هذا المؤتمر بصفة خاصة المبادرات الاقليمية الأخيرة والعديدة المتخذة لمكافحة الألغام البرية المضادة للأفراد. وسوف تسنح الفرصة أيضاً لعدة شخصيات بارزة لأن تعبر عن بعض الجوانب الخاصة سواء الفائدة العسكرية للألغام، أو إزالة الألغام أو المساعدة المقدمة إلى الضحايا.

هذه هي الرسالة التي طلب مني أن أبلغها إلى مؤتمر نزع السلاح.

إن الضرورة العاجلة لتقديم حل لأزمة الألغام البرية المضادة للأفراد هو الدافع الوحيد لبلدي في هذا الشأن. وستؤيد بلجيكا أي مبادرة لبلوغ هذا الهدف. وايضاً في إطار مؤتمر نزع السلاح، لن يدخر بلدي جهداً لتحقيق هذا الحظر التام الذي يتطلبه الوضع.

الرئيس: أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. ان ممثلة كينيا تطلب التحدث.

السيدة تول (كينيا): اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة التي تديرون بها أعمالنا. ودعوني أيضاً أثني على سلفكم، سفير الاتحاد الروسي الموقر، السفير برديتيكوف لأنه لم يدخر جهداً في محاولة ضمان إحراز تقدم داخل مؤتمر نزع السلاح. لقد طلبت التحدث اليوم بصفتي منسقة مجموعة الـ ٢١. ومجموعة الـ ٢١ ملتزمة بأن تجعل عمل مؤتمر نزع السلاح يبدأ على الفور وأن المجموعة تود في هذا الصدد أن تطرح برنامج عمل للمؤتمر لدورة ١٩٩٧ نصه كما يلي:

"١- يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ ما يلي:

"أولاً- لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

"ثانيا- لجنة مخصصة للبند ٣ من جدول الأعمال "منع سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي".

"ثالثا- لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها".

"٢- يقرر المؤتمر تعيين منسق خاص لطلب آراء أعضائه بشأن البند ٦ من جدول الأعمال "البرنامج الشامل لنزع السلاح" مع إشارة خاصة إلى مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد.

"٣- ويقرر المؤتمر أيضاً تعيين منسق خاص لطلب آراء أعضائه بشأن البند ٧ من جدول الأعمال "الشفافية في مسألة التسلح".

"٤- يقرر المؤتمر أيضاً تعيين منسقين خاصين لإجراء مشاورات بشأن مسائل زيادة عدد أعضائه وجدول الأعمال وأيضاً تحسين سير العمل وفعاليته.

"وتستمر مجموعة الـ ٢١ في إيلاء أعلى درجة من الأولوية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار البند ١ من جدول الأعمال.

"وقدمت مجموعة الـ ٢١ في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ اقتراحاً بشأن عمل اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة ١٣٨٨.

"وفي هذا السياق، سيقدم اقتراح خاص بشأن ولايته للجنة المخصصة في المستقبل القريب.

وترغب مجموعة الـ ٢١ في أن تعمم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتطلب أن ينظر في هذا الاقتراح في مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية فور انتهاء هذه الجلسة العامة.

الرئيس: أشكر ممثلة كينيا على بيانها وعلى الكلمات اللطيفة الموجهة إلى الرئيس. وقد طلبت جنوب أفريقيا التحدث وأُعطيها الكلمة.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا): إنني آسف لأن سفيري اضطر للانصراف بسبب ارتباط آخر وبناء على ذلك أدلي بالبيان التالي نيابة عنه.

أقدم لكم تهاني وفدي على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً بأن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بجميع زملائنا الجدد الذين انضموا إلينا في المؤتمر، وبأن أشكر وزير خارجية روسيا الموقر على بيانه الهام.

وقد طلبت أن أتحدث لأوضح موقف وفدي بشأن الاقتراح المتعلق ببرنامج لعمل مؤتمر نزع السلاح قدمته إلينا اليوم منسقة مجموعة الـ ٢١. لقد وافق وفدي على هذا الاقتراح المتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بروح من التضامن مع مجموعة الـ ٢١ ولأنه يعالج بعض المسائل التي لها أهمية بالغة لبلدي. وهناك أيضاً ضرورة ماسة لأن ينتهز المؤتمر كل الفرص في محاولته كسر الجمود الذي نواجهه منذ شهر كانون الثاني/يناير.

وكما أوضحناه مع ذلك، في مجموعة الـ ٢١ أثناء مفاوضاتها بشأن هذا الاقتراح، لا تعبر موافقتنا على تقديمه عن تغير في مواقف وسياسات حكومة جنوب أفريقيا بشأن نزع السلاح النووي، وأيضاً ليس بشأن معارضتنا في إقامة "روابط" بين أي من الأعمال التي يجب على المؤتمر أن يقوم بها. وعلاوة على ذلك، يجب علي أن أُعلن أن حكومة جنوب أفريقيا لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالاقتراحات التي قدمتها بشأن الضمانات الأمنية في اجتماع ١٩٩٧ الذي عقدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي. ونتوقع توفير وقت محدد، وفقاً للبيان الرسمي الذي ألقاه رئيس اللجنة التحضيرية في اجتماع ١٩٩٧، للنظر في هذه المسألة على نحو أكثر تعمقاً. وتعيد حالياً السلطات في جنوب أفريقيا النظر في آرائها بشأن الضمانات الأمنية في إطار الاقتراحات المقدمة في اجتماع ١٩٩٧ للجنة التحضيرية. ولذلك فإن موافقة وفدي على عرض مجموعة الـ ٢١ برنامج العمل المقترح لا يجب اعتبار أنها تغير بأي شكل الموقف الذي اتخذناه في اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار أو موقفنا النهائي بشأن المفاوضات التي ستكتنف اقتراح إنشاء لجنة مخصصة للبند ٤ من جدول الأعمال "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها".

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

سيداتي سادتي، كما تعلمون، تواصل مشاورات مكثفة سواء داخل المجموعات أو فيما بينها، بشأن موضوع اقتراح تعيين منسق خاص معني بالألغام البرية المضادة للأفراد وأيضاً بشأن مجموع برنامج عمل المؤتمر على أساس جميع الاقتراحات التي قدمت. وباستطاعتي أن أعلمكم بأنني اكتشفت، أثناء المشاورات الرئاسية التي جرت بعد ظهر أمس، رغبة في مواصلة المشاورات غير الرسمية المفتوحة لاشتراك الجميع بشأن موضوع برنامج عمل المؤتمر. وبناء على ذلك، اقترح عليكم مواصلة هذه المشاورات بعد ظهر اليوم

في هذه القاعة في الساعة ١٥/٣٠. ورداً على طلب منسقة مجموعة الـ ٢١، سوف تتخذ بالطبع جميع الترتيبات لكي تصبح هذه الوثيقة وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

ويطلب ممثل جمهورية كوريا التحدث فأعطيه الكلمة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا): أود نيابة عن المجموعة الغربية أن تجري المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بعد الساعة الرابعة لأن هناك اجتماعاً مقرراً للمجموعة الغربية في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا. وإذا لم يكن هناك اعتراض، أعتقد أنه يمكننا الموافقة على طلبه وإجراء المشاورات غير الرسمية بعد ظهر اليوم في الساعة ١٦/٠٠.

هل ترغب وفود أخرى في التحدث عند هذه المرحلة؟

ستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ١٢ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠